خلال ندوة "قانون الخدمة المدنية 36 عاما من التطبيق" بكلية العلوم الإدارية

العنجري: ضرورة مساواة سلم الرواتب لموظفي الدولة المتماثلة أعمالهم والتقاعد المبكر يتسبب في مشاكل مالية واجتماعية

آلاء خليفة

أكد نائب رئيس مجلس الأمة وزير العدل والشؤون القانونية السابق مشاري العنجري اننا في الكويت نركن الى القانون وكأنه العصا السحرية التي تحل المشاكل وأعرب عن اعتقاده ان كثرة الجهات والهيئات التي تراقب أمرا معينا تعرقل وتوجد الثغرات والمنافذ بحيث لا تحقق ما تهدف اليه.

وقال العنجري خلال الندوة التي أقامها قسم الإدارة العامة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت ظهر أمس بعنوان «قانون الخدمة المدنية 36 عاما من التطبيق»، ان اهم المشاكل التي تمر بها البلاد من الجانب المالي والاجتماعي أيضا التقاعد المبكر، مبينا انه في دول أوروبا لا يتقاعد الموظف الا بعمر 65 عاما مهما كانت مدة خدمته، موضحا أننا ننحر بلدنا من حيث لا ندري من خلال التقاعد المبكر.

وأضاف: لقد وضعنا قانون الخدمة المدنية الذي 190 مادة ولا يساعد على التطور وتم اصدار قانون الخدمة المدنية على مبادئ أساسية وهي تعريف الجهات ولجان للتخطيط والتنظيم في كل وزارة، كذلك تصنيف الوظائف، ووضع مجموعات رئيسية ونوعية لتصنيف الشهادات والوظائف.

وبين ان قانون الخدمة المدنية يحفظ الموظف والادارة، ويساعد كل هيئة ووزارة لتقوم بأهدافها، مشيرا الى ان القانون دائما عنصر مساعد للتطوير ولا ينهض بالبلد.

وأوضح العنجري ان قانون الخدمة اثبت صموده لتحدثه عن مبادئ ولا يدخل في التفاصيل ولو وضع قانون جديد أمامه لاستوعبه ويستوعب أي تعديلات وتغييرات ولا يعطل أي قرار يلجأ الى التطور، معتقدا أنه سيستمر لعدم تعارضه مع أي تغييرات.

وتطرق العنجري الى ميزانية الكويت والتي تعادل أضعاف ميزانية الأردن واليابان ولا توجد انتاجية في الأداء، مؤكدا ان هناك خللا في الوضع الذي نعيشه، متسائلا؟ كيف لا يتم المساواة في سلم الرواتب لموظفي الدولة المتماثلة أعمالهم؟

وأشار العنجري الى ان قانون التأمينات أسخى قانون في العالم ويصرف اكثر مما يحصل وهذا يدق جرس الخطر في البلاد.

وتطرق العنجري الى الشهادات المزورة وضررها الكبير على البلد، وكيفية معالجتها، مبينا انه طلب ان تكون هناك مذكرة وهي وضع اختبار لكل شخص حسب تخصصه وعليه اجتياز هذا الاختبار للحصول على الوظيفة، مبينا انه تم وضع هذه المذكرة في ديوان الخدمة.

وعن البديل الاستراتيجي اوضح العنجري انه قرار سياسي اكثر من أن يكون فنيا، مبينا ان هناك تفاوتا في المرتبات نتيجة إقرار مرتبات فئات على فئات، كمثال: مهندسو النفط يتقاضون تقريبا مرتين او ثلاثا اكثر من مهندسي محطات القوى في الكهرباء وهم خريجو نفس الكلية ونفس التقدير.

مشاري العنجري متحدثا خلال الندوة

حل محل الوظائف العامة قديما وهو قانون مرن يحتوي على مبادئ حيث استطاع ان يصمد بهذه الظروف طوال 36 عاما، ووردت تغييرات قليلة على القانون لا تتماشى مع التطور لذلك استطاع ان يصمد أمام اي تغييرات او تعديلات طرأت عليه.

وأضاف ان قانون الوظائف صدر عام 1960 واستمر الى العام 1979 ولم يستطع البقاء لأكثر من تلك المدة لأنه مستمد من دول أخرى واحتوى في ذلك الوقت على الخدمة المدنية وقد التقينا جميع المسؤولين وسلكنا كل الطرق.

كما قامت الجمعية بالتصدي لقرار الادارة الجامعية السابقة بتشكيل اللجنة المركزية للتعيينات والنجاح بالغائها، حيث ان الادارة السابقة بادارة المدير السابق د.عبداللطيف البدر تعدت على القانون بتشكيل لجنة مركزية للتعيينات ورفعنا قضية ضد الادارة وتم الغاؤها، كما قمنا بالتصدي للتعديلات التي اجرتها الادارة الجامعية السابقة على لائحة شؤون اعضاء هيئة التدريس بالاضافة الى تفعيل لجنة الترقيات الخاصة بالمدرسين المساعدين ومدرسي اللغات، وقامت الجمعية بمتابعة اقرار التأمين الصحي بالتعاون مع القطاع الخاص ونجحنا في جعل الادارة الجامعية تتكفل بالمصروفات العلاجية لاعضاء هيئة التدريس غير الكويتيين، كما خصصنا مبنى الشويخ 20 كمقر إضافي لجمعية اعضاء هيئة التدريس، ومن المكتسبات ايضا ان الجمعية قامت بالتصدي لقرار الادارة الجامعية الخاص بالغاء المخصصات المالية للمهمات العلمية لاعضاء هيئة التدريس، واتفقنا مع الخطوط الجوية الكويتية بانشاء فرع لها داخل الحرم الجامعي لتسهيل المعاملات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس، وتم اقرار مطلب الجمعية الخاص برفع سن التقاعد لعضو هيئة التدريس الى 75 عاما، وايضا قمنا بالتصدي لمقترح الادارة الجامعية بتغيير النظام الدراسي في الفصل الدراسي الصيفي، حيث حاولت الادارة السابقة ان تفرض على اعضاء هيئة التدريس ان يدرسوا 3 فصول دراسية وهي محاولة من الادارة للتعدي على حقوق ومكتسبات اعضاء هيئة التدريس الذين وفقا للقانون يفترض ان يداوموا فصلين دراسيين بمعدل 17 اسبوعا في كل فصل دراسي، ورغبت الادارة الجامعية ان تفرض على الاستاذ الجامعي تدريس الفصل الصيفي دون اي مكافأة، وهذا الأمر مخالف للوائح والقوانين وقمنا بالغائه، كما قامت الجمعية كذلك بمتابعة التعديلات المقترحة على كادر المدرسين المساعدين ومدرسي اللغات، وقامت الجمعية بتشكيل لجنة مشتركة بالتعاون مع رابطة أعضاء هيئة التدريس بالتطبيقي وفي المعهد العالي للفنون الموسيقية والمعهد العالي للفنون المسرحية لدراسة وتوحيد الجهود لإقرار حقوق ومكتسبات أعضاء هيئة التدريس.

ما مدى تأثر الجامعة بتأخر اعلان اسم مدير جامعة الكويت حتى الآن على الرغم من انتهاء اعمال اللجنة المشكلة في منتصف مارس الماضي؟

● منصب مدير الجامعة هو منصب اكاديمي يفترض ان يتخذ من داخل البيت الجامعي، لكن مع الاسف اصبح المنصب يتأثر بعدة عوامل منها تدخل المحاصصة السياسية وكل فريق يريد التسويق لمرشح معين لخدمة مصالح معينة، وهنا أطالب المسؤولين تجنيب جامعة الكويت الصراعات السياسية بأن يكون اختيار مدير الجامعة مبنيا على معايير اكاديمية علمية بحتة، ونأمل من المدير القادم ان يسعى لتطوير جامعة الكويت وان يكون اكاديميا من الجامعة يؤمن بحقوق ومكتسبات اعضاء هيئة التدريس ويؤمن بالعمل المؤسسي ويحترم القوانين واللوائح والاعراف الجامعية ويحظى بقبول شريحة كبيرة من اعضاء هيئة التدريس ويسعى لتطوير منظومة العمل داخل الجامعة ومتابعة مشروعة مدينة صباح السالم الجامعية، كما نطالب وزير التربية والتعليم العالي بسرعة تعيين مدير لجامعة الكويت.

ما تعقيبكم على بقاء نسب القبول كما هي كما اقرها مجلس الجامعة، وهل ستؤدي لقبول اعداد متزايدة من الطلبة تفوق القدرة الاستيعابية للجامعة بما يخلق ازمة القبول السنوية؟

● لابد من استقطاب وتعيين المزيد من اعضاء هيئة التدريس المتميزين المستوفين للشروط بعد موافقة القسم العلمي عليهم ولكن مع توفير بيئة وظيفية جامعية مريحة وجاذبة للكفاءات تشجع الاستاذ الجامعي على الانضمام لجامعة الكويت من خلال اقرار كل المزايا الوظيفية لاعضاء هيئة التدريس، وفيما يخص الابتعاث نجد ان هناك عزوفا عن الانضمام للبعثات، لاسيما ان الطالب يقارن الراتب الذي سيتقاضاه من الجامعة مع الراتب الذي سيتقاضاه من عمله في القطاع الخاص بعد التخرج، وبالتالي يختار العمل في القطاع الخاص فضلا عن التعديلات التي اجرتها الادارة الجامعية السابقة على لائحة الابتعاث وحرمت فئة من طلبتنا المتفوقين من سهولة القبول في برنامج الابتعاث بما اثر على الاعداد المتوافرة حاليا من اعضاء هيئة التدريس.

هل آن الاوان لاقرار قانون الجامعة الجديد حتى يتماشى مع التطورات الحالية؟

● التقينا رئيس مجلس الامة ونواب باللجنة التعليمية واللجنة التشريعية بالاضافة الى الكثير من الوزراء المختصين وكانت لنا صولات وجولات حول تلك القضية والجميع يعطي وعودا بان القانون سيقر في القريب العاجل.

في ظل المشاكل التي تعاني منها جامعة الكويت حاليا وأبرزها التأخر في إقرار مزايا أعضاء هيئة التدريس وقانون الجامعة ومشروع مدينة صباح السالم الجامعية، كيف ترى تجاوب الوزير الحالي مع مطالب الجمعية وهو أحد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت وعايش الواقع عن قرب؟

● د.بدر العيسى شخصية منفتحة وبابه مفتوح للجميع ونحن على تواصل دائم معه، ولكن ما يؤخذ عليه بعض تصريحاته الصحافية الاخيرة بما يخص الجامعة ولكن بشكل عام هو شخصية متعاونة وهناك خطوات اصلاحية ولكن ليست على مستوى الطموح ،ونأمل ان تكون اسرع وافضل وذات نتائج ملموسة.

بصراحتك المعهودة، هل ترى ان جامعة الكويت تتمتع باستقلاليتها الكاملة؟

● هناك تدخلات سياسية وهذا الامر مرفوض، ويفترض ان جامعة الكويت تكون مستقلة عن كل التيارات والاقطاب السياسية والتدخلات الخارجية، فهي اعلى صرح علمي اكاديمي في الكويت، ولابد ان تكون قراراتها من داخل البيت الجامعي وان يسعى المسؤولون عنها لاحترام اللوائح والاعراف والقوانين.

في ظل الاستعداد لخوض انتخابات جمعية اعضاء هيئة التدريس الثلاثاء المقبل، نود ان نعرف اسباب تأخر اعلان موعد انتخابات الجمعية؟

● ستعقد انتخابات الهيئة الادارية للجمعية الثلاثاء 28 الجاري بنادي الجامعة وستعقد الجمعية العمومية في تمام الساعة 5 مساء يعقبها عقد الانتخابات، والتأخير في عقد الانتخابات غير مقصود، فهو تأخير تقني فني لوجستي، حيث ان الانتخابات السابقة اجريت في 2012/12/18 ويفترض ان تعقد الانتخابات في 2014/12/18، وصادف هذا التاريخ اول يوم في الاختبارات النهائية بالفصل الدراسي السابق، وحسب اللائحة لابد من اعداد التقرير المالي والاداري وارساله الى اعضاء هيئة التدريس للاطلاع عليه، ووفقا للائحة فإنه لابد من الانتظار لمدة اسبوعين بعد تاريخ الارسال، وبالتالي وصلنا الى منتصف يناير والذي صادف عطلة الربيع وانتظرنا الى بداية الفصل الدراسي الثاني الذي بدأ في فبراير وصادف تنظيمنا لرحلة العمرة السنوية، وبعد عودتنا قمنا بالتجهيز للانتخابات، وهذا الامر ليس بدعة جديدة، فالهيئة الادارية السابقة أجّلت الانتخابات تقريبا 7 أشهر ومن سبقتها أجّلت الانتخابات شهر، وفي حال فزنا في الانتخابات القادمة سنعمل على تغيير اللائحة الاساسية، حيث ان السنة المالية وفقا للائحة تنتهي في 31 ديسمبر في حين ان هذا التاريخ يختلف مع السنة المالية الخاصة بالجامعة.

ما كلمتكم لاعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت قبيل عقد الانتخابات ورسالتك لرئيس الجمعية القادم؟

● نحن زملاء واخوان بالقائمة الاخرى وسنعمل يدا بيد وسنلتزم بالمنافسة الشريفة التي تليق بسمعة ومكانة اعضاء هيئة التدريس، ونأمل من الهيئة الادارية القادمة استكمال المطالبة الحازمة بحقوق ومزايا اعضاء هيئة التدريس والتصدي لأي محاولة للتعدي على القوانين واللوائح والاعراف الاكاديمية المعمول بها، وافتخر انني خلال العامين الماضيين اكدت على دور الجمعية بأنها جمعية مهنية بعيدة عن الصراعات السياسية، وجمعية اعضاء هيئة التدريس تمثل الجميع وهي ملتقى للرأي والرأي الآخر، وعلى الرغم من ان جامعة الكويت كانت تمر خلال الفترة الماضية بأسوأ مراحلها ولكن تمكنا من تحقيق بعض الانجازات وندافع عن حقوق ومكتسبات اعضاء هيئة التدريس.

د. محمد الخضر

د. محمد الخضر متحدثا للزميلة آلاء خليفة (هاني عبدالله)

حققنا الكثير من المكتسبات الطلابية لأعضاء هيئة التدريس خلال العامين المقبلين

تم إلغاء قرار إيقاف المخصصات المالية لمكافآت المناصب القيادية والعودة إلى النظام السابق

نأمل أن يأتينا مدير للجامعة مؤمن بالعمل المؤسسي ويحترم القوانين واللوائح الجامعية

لابد من استقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين بشريطة توفير بيئة جامعية جاذبة ومشجعة

آلاء خليفة

تميزت جمعية اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت بسعيها للمطالبة بحقوق ومزايا اعضاء هيئة التدريس وقطعت شوطا كبيرا نحو تحقيقها، كما التقت الكثير من المسؤولين وكان لها دور بارز في مختلف القضايا الجامعية. «الأنباء» التقت رئيس جمعية اعضاء هيئة التدريس د.محمد الخضر قبيل الانتخابات التي ستجرى الثلاثاء المقبل والذي كشف لنا عن مطالب الجمعية ومساعيها لتحقيقها بما يخدم اعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت والمدرسين المساعدين ومدرسي اللغات، كما كشف عن تحركات الجمعية في مختلف القضايا، وتحدث عن قانون الجامعة الذي آن الاوان - من وجهة نظره - لتعديله بما يواكب التطورات الحديثة.

واكد د.الخضر في حديثه عن الانتخابات ان المنافسة شريفة بين القائمتين المتنافستين على الانتخابات، متمنيا ان يأتي مدير لجامعة الكويت مؤمن بالعمل المؤسسي ويسعى لرفعة هذا الصرح الاكاديمي، والى تفاصيل الحوار:

اذا عدنا الى الوراء قليلا ومنذ توليك رئاسة الجمعية ما اهم المطالب التي طالبتم بها ومساعيكم لاقرارها؟

● كانت لدينا الكثير من المطالب وحاولنا خلال فترة العامين تحقيقها ومن ابرز المكتسبات التي حققناها الغاء اسبوع ما قبل الدراسة لعضو هيئة التدريس، لاسيما ان ذلك الامر كان مخالفا للقانون واللوائح، كما تم الغاء قرار ايقاف المخصصات المالية لمكافآت المناصب القيادية والعودة الى النظام السابق، بالاضافة الى موافقة مجلس الجامعة على زيادة مكافأة السكن بنسبة 50٪ لجميع اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين ومدرسين اللغات، لاسيما في ظل الزيادة الكبيرة في اسعار الايجارات والعقار، كما سعت الجمعية في قضية تعديل الكادر والذي أقر في مجلس الجامعة عام 2011 واقرار مزايا اعضاء هيئة التدريس الخاصة بتعليم الابناء والتذاكر السنوية والتأمين الصحي والتي اقرت في مجلس الجامعة عام 2009، كما وافق المجلس على زيادة مكافأة السكن في عام 2014 وتم رفع المطالب الى مجلس

مرشحو قائمة التميز الأكاديمي

- د.محمد جاسم الخضر - كلية الهندسة والبترول.
- د.بندر ماجد شرار - كلية الحقوق.
- د.سعود عبدالعزيز الغانم - كلية العلوم الاجتماعية.
- د.بدر مهدي الشمري - كلية العلوم.
- د.داليا محمود العبدالرزاق - كلية الطب.
- د.علي ابراهيم الكندري - كلية التربية.
- د.عبدالله احمد الدوسري - كلية العلوم الادارية.
- د.حسن ابراهيم مكي - كلية الآداب.
- عاتكة علي السعيد - كلية التربية.

مرشحو القائمة الأكاديمية المستقلة

- د. انور الشريعان، ايهاب العنزي.
- د.سليمان الخضاري.
- د.سوزان البستان..
- د.شملان القناعي.
- د.طلال البذال.
- د.مساعد الزيد.
- د. هاشم القلاف.
- د.أمثال الحويلة.

رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس أكد أنه آن الأوان لتعديل قانون الجامعة بما يتواكب مع التطورات

الخضر لـ «الأنباء»: «الأكاديمية المستقلة» و«التميز» تخوضان انتخابات جمعية أعضاء هيئة التدريس ونأمل من الهيئة الإدارية القادمة استكمال المطالبة بحقوقنا

إضراب عاملي شركات الإنشاءات بالجامعة حتى صرف مستحقاتهم

نامر السليم

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في جامعة الكويت ان العاملين لدى شركات الإنشاءات والصيانة التابعة لإدارة الانشاءات والصيانة والتي تعتبر تابعة لأحد قطاعات الامانة العامة قد أضربوا منذ ما يقارب الـ3 شهور لعدم صرف رواتبهم من الشركات المعنية، وأشارت المصادر إلى ان جميع الاعمال متوقفة منذ ذلك الحين مما دفع عدد من الموظفين في الجامعة لتحمل بعض النفقات من اجل الانتهاء من الاعمال المعلقة.

الخدمات الفندقية في معهد السياحة الفصل المقبل وتغيير السكرتارية لمعهد العلوم الإدارية

صرح مدير معهد السياحة والتجميل والأزياء التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.نبيل الخضري بأنه تم اعتماد تخصص خدمات فندقيه من ضمن خطة القبول للفصل القادم من العام التدريبي 2015 - 2016، مبينا أن هذا التخصص ثمرة تعاون وتنسيق مع وزارة الصحة بحيث تم تطويره بجهود مشتركة ليخدم في المقام الأول احتياجات وزارة الصحة من خريجات المعهد. من جانبها، اعلنت مدير معهد السكرتارية والادارة المكتبية التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لمياء الماجد عن إنشاء عدة برامج مختلفة والتي سيتم تنفيذها في الفصل الدراسي الأول والثاني من العام التدريبي 2015/2016 منها برنامج خدمة اجتماعية لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبرنامج تفتيش أمن المطار لصالح وزارة الداخلية بالإضافة الى برنامج العلاقات العامة لصالح جميع جهات العمل الحكومي - الخاص وبرنامج السكرتارية المكتبية وبرنامج تسويق وخدمة العملاء، مشيرة الى ان الخطوة القادمة ستكون تغيير مسمى معهد السكرتارية والادارة المكتبية الى معهد العلوم الاداري.